

قانون رقم ٢٥٣ لسنة ١٩٩٤

يربط حساب ختامي موازنة الهيئة العامة للاستثمار
عن السنة المالية ١٩٩٢ / ٩١

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :
(المادة الأولى)

يربط حساب ختامي كل من الاستخدامات والإيرادات الفعلية للهيئة العامة للاستثمار عن السنة المالية ١٩٩٢ / ٩١ بمبلغ ٧٣.٩٣٥١٥ جنيهها (فقط وقده ثلاثة وسبعون مليونا وثلاثة وتسعون ألفا وخمسة وخمسة عشر جنيهها لا غير) وذلك وفقاً لما يلى :

أولاً : الاستخدامات الجارية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٢ / ٩١ بمبلغ ٦٣٦.٥٧٢٤ جنيهها (فقط وقده ثلاثة وستون مليونا وستمائة وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة وعشرون جنيهها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الأول : أجور بمبلغ ٧٩١٥٧٨٤ جنيهها .

(ب) الباب الثاني : النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٥٥٦٨٩٩٤ . جنيهها .

ثانياً : الاستخدامات الرأسمالية :

يربط حساب ختامي الاستخدامات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٢ / ٩١ بمبلغ ٩٤٨٧٧٩١ جنيهها (فقط وقده تسعة ملايين وأربعمائة وسبعة وثمانون ألفا وسبعمائة واحد وتسعون جنيهها لا غير) موزعا على البابين التاليين :

(أ) الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٧.٢٩٩٨ جنيهها .

(ب) الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ٨٧٨٤٧٩٣ جنيهها .

ثالثاً: الإيرادات الجارية:

يربط حساب ختامي الإيرادات الجارية بالباب الثاني - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٦٣٦٠٥٧٢٤ جنيها (فقط وقدره ثلاثة وستون مليونا وستمائة وخمسة آلاف وسبعمائة وأربعة وعشرون جنيها لا غير) .

رابعاً: الإيرادات الرأسمالية:

يربط حساب ختامي الإيرادات الرأسمالية عن السنة المالية ١٩٩٢/٩١ بمبلغ ٩٤٨٧٧٩١ جنيها (فقط وقدره تسعه ملايين وأربعين وسبعين ألفا وسبعمائة واحد وتسعون جنيها لا غير) بالباب الثالث - الإيرادات الرأسمالية المتنوعة .

(المادة الثانية)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره .

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢١ رجب سنة ١٤١٥ هـ .

الموافق ٢٤ ديسمبر سنة ١٩٩٤ م .

(حسني مبارك)